دور جامعة الدول العربية تجاه الأزمة في سوريا

The role of the Arab League towards the crisis in Syria

إعداد: جهاد عبد الكريم ملكه؛ باحث في سبك الدكتوراه، جامعة محمد الأول، وجدة، المغرب

Prepared by:

Jehad Abdelkareem Malaka: PhD Researcher, Mohamed I University, Oujda, Morocco

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تضطلع به جامعة الدول العربية في تسوية الأزمة السورية، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وكذلك المنهج التاريخي للاستشهاد بعدد من الأحداث التاريخية التي بذلت فيها الجامعة العربية جهودا في محاولة لإيجاد حلول سياسية للأزمة السورية. وتمثلت أهم نتائج الدراسة فيما يلي: أن جامعة الدول العربية لم تبذل جهد حقيقي في محاولة إيجاد حلول سياسية للأزمة السورية منذ اللحظات الأولى لبدء الاحتجاجات الشعبية في سورية، ولكنها بعد اندلاع الأزمة بستة أشهر أرسلت امينها العام. وتجسد دور جامعة الدول العربية في الازمة السورية بعدد من القرارات والمبادرات والبيانات، كان اهمها بيان ١٤٨ لمجلس الجامعة العربية ولكن هذه القرارات لم تأخذ نصيبها في التنفيذ. وخرجت الدراسة بعدة توصيات أهمها: ضرورة تدخل جامعة الدول العربية لدى كلا من النظام السوري والمعارضة السورية من أجل محاولة التوفيق بينهم للخروج من هذه الأزمة.

الكلمات المفتاحية: الجامعة العربية، الأزمة السورية، مشاريع التسوية العربية

Abstract:

This study aimed to identify the role played by the League of Arab States in settling the Syrian crisis. The study relied on the descriptive approach as well as the historical approach to cite a number of historical events in which the Arab League made efforts in an attempt to find political solutions to the Syrian crisis. The most important results of the study were as follows: The Arab League did not make a real effort to try to find political solutions to the Syrian crisis since the first moments of the start of the popular protests in Syria, but six months after the outbreak of the crisis it sent its Secretary-General. The role of the League of Arab States in the Syrian crisis was embodied by a number of decisions, initiatives and statements, the most important of which was Statement 148 of the Council of the Arab League, but these decisions did not take their share of implementation. The study came out with several recommendations, the most important of which are:

The necessity of the Arab League to intervene with both the Syrian regime and the Syrian opposition in order to try to reconcile them to get out of this crisis.

Keywords: the Arab League, the Syrian crisis, the Arab settlement projects

الإطار المنهجي للدراسة:

مقدمة:

لم تبذل جامعة الدول العربية محاولات إيجاد حلول سياسية للأزمة السورية منذ اللحظات الأولى لبدء الاحتجاجات الشعبية في سورية، وظلت الجامعة في حالة صمت لما يجري في سورية لمدة ستة أشهر منذ بدء الأزمة، وذلك باستثناء زيارة الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي في 13 يوليو 2011م، والتي دعا فها إلى ضرورة الإسراع في الإصلاح، إلا أن هذه الجهود تعثرت بفعل تعنت النظام السوري وتدخل بعض الأطراف العربية والإقليمية والدولية في تخريبها.

أولا: أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها محاولة أ ولية للتعرف على الدور الذي قامت به جامعة الدول العربية في حل الأزمة السورية، من اجل تحفيز الدول العربية لتقديم المساعدة السياسية والاقتصادية لسورية في ظل التدخل الدولي في هذه الأزمة. كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية التعرف على المرتكزات التي تقوم عليها جامعة الدول العربية تجاه الأزمة السورية في ضوء سياسات تدخلات الدول الكبرى في هذه الأزمة.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تتمثل أهم اهداف الدراسة فيما يلي :

1. التعرف على دور وعلاقة جامعة الدول العربية في حل الأزمة السورية.
2. الكشف عن مرتكزات جامعة الدول العربية تجاه حل الأزمة السورية، ورصد أهم المبادرات والبرامج والسياسات التي اتخذتها الجامعة وأجهزتها من أجل المساهمة في حل الأزمة السورية.

ثالثاً: إشكالية الدراسة:

تسعى الدراسة للكشف عن مدى فاعلية دور جامعة الدول العربية في حل الأزمة السورية، وأهم العقبات التي واجهتها في دعم الحلول السياسية المقترحة لحل الأزمة السورية. ويمكن صياغة المشكلة البحثية في التساؤل الرئيس التالي: ما هو دور جامعة الدول العربية في تسوية الأزمة السورية؟

ربعاً: فرضية الدراسة:

لم يكن للجامعة العربية ذلك الدور الكبير في حل الأزمة السورية.

خامساً: منهجية الدراسة:

ترتيبا على ما ترمي إليه الدراسة من تحليل الدور الذي تضطلع به جامعة الدول العربية في تسوية الأزمة السورية، تعتمد الدراسة على أدوا ت المنهج الوصفي التحليلي بصفته من أنسب المناهج في الدراسات الإنسانية، وكذلك المنهج التاريخي للاستشهاد بعدد من الأحداث التاريخية التي تدخلت بها جامعة الدول العربية في الآزمة السورية.

سادساً: هيكل الدراسة:

- المبحث الأول: نبذة عن بداية دور جامعة الدول العربية في التدخل في الأزمة السورية.
- المبحث الثاني: المبادرة العربية لحل الأزمة السورية:

سابعاً: الخاتمة والنتائج والتوصيات

ثامناً: المراجع

المبحث الأول: تطور دور جامعة الدول العربية تجاه الأزمة السورية

مع اتساع رقعة التظاهرات السلمية في جميع أقاليم الدولة السورية بدأ العالم العربي بالانتباه إلى الأحداث الجارية في سورية وذلك بعد صمت عربي رسمي وشعبي ساعد النظام السوري على التمادي في استخدام العنف وتضييق الخناق على التظاهرات ويرجع السبب وراء الصمت العربي

تجاه التظاهرات في سورية في الفترة من مارس/آذار 2011م إلى أكتوبر/تشرين الثاني من نفس العام يرتبط إلى حد كبير بالاضطرابات الإقليمية التي وقعت في أعقاب الربيع العربي، فقد أدى الغموض السياسي في مصر بعد الإطاحة بمبارك وعملية الناتو في ليبيا إلى تحول انتباه الدول العربية بعيدا عن سورية. ولم تكن دول الخليج أيضا بعيدة عن التوترات الداخلية، فقد جرت تظاهرات في البحرين واليمن والمملكة العربية السعودية الأمر الذي أدى إلى عدم ممارسة أي ضغوط على الأسد لوقف العنف ضد شعبه، وهذه الاحداث ادت إلى اعاقة جامعة الدول العربية على تقديم خطة فعالة تجاه سورية.

إلا أنه ومع فشل النظام السوري في الاستجابة بتعهدات الإصلاح، ومع ازدياد وتيرة الاحتجاجات الشعبية وارتفاع أعداد القتلى تم توجيه انتقادات حادة للنظام السوري من قبل المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول العربية. وادانت الدول العربية النظام السوري بسبب استخدامه للأسلحة الثقيلة ضد المدنيين في بداية شهر رمضان المبارك لعام 1432 هجري، الموافق الاول من اغسطس/ آب لعام 2011م. وفي 9 أغسطس/آب 2011م، بدأ تصعيدٌ غير مسبوق في مستوى الضغوط الدولية على النظام بشار السوري، إذ أعلنت السعودية والكويت والبحرين وقطر سحبَ سفرائها من سورية، وألقى الملك السعودي عبد الله بن عبد العزيز خطاب دعى فيه بشار الأسد إلى بدء الإصلاحات فوراً، وهو ما عدَّه البعض تدخلاً مفاجئاً وغير معتاد منه، وفي اليوم ذاته أصدرت الجامعة العربية أوَّل بيان لها فيما يخص الاحتجاجات منذ بدئها، وقد دعت فيه إلى وقف العنف في البلاد[1].

لقد حاولت جامعة الدول العربية، القيام بأول عملية جادة لصنع السلام في سورية، بعد بضعة أشهر من بداية الأزمة في إبريل/ نيسان عام 2011م؛ حيث أرسلت الجامعة أمينها العام السابق نبيل العربي، سعياً وراء جهود التهدئة، وبعد لقاء العربي والأسد، لم يثق النظام في وساطة الأمين العام، بذريعة أن الجامعة كانت تحت تأثير نفوذ بعض الدول العربية التي تحمل راية تغيير النظام في دمشق. وفي السياق ذاته، سعى النظام بحنكة شديدة، إلى استهلاك الوقت لهندسة الهزيمة العسكرية لفصائل المعارضة، ومع تصاعد العنف وازدياد أعداد القتلى تم تركيز الضغط الدولي على النظام السوري، الذي وافق على خطة جامعة الدول العربية مُكرها على ذلك، وبدأ المراقبون العسكريون من كل الدول العربية يأتون إلى كل المدن السورية، إلا أن وقف إطلاق النار لم يتحقق

[1] سورية: تصاعد الضغوط الإقليمية على نظام الرئيس بشار الأسد. بي بي سي العربية. تاريخ النشر: 09-08-2011. تاريخ الولوج 06-04-2020. على الرابط: https://bbc.in/2ZWR5oL

من طرفي الأزمة، وفي غضون أسابيع، انسحبت بعثة المراقبة، التي غرقت في الجدل والسياسة بين الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية[1].

لقد تجسد دور جامعة الدول العربية في الأزمة السورية بعدد من القرارات والمبادرات والبيانات، كان اهمها بيان ١٤٨ لمجلس الجامعة العربية (وزراء الخارجية العرب)، بخصوص الأوضاع في سورية بتاريخ ٢٧ أغسطس/آب ٢٠١١م، والذي أكد على ضرورة وضع حد لإراقة الدماء واحترام حق الشعب السوري في الحياة الكريمة الآمنة، والتعبير عن تطلعاته وطموحاته في عملية الإصلاحات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتم الطلب من الأمين العام للجامعة، القيام بمهمة عاجلة إلى دمشق لينقل المبادرة العربية لحل الأزمة السورية، وإبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة التطورات. وبعد هذا البيان اتخذت جامعة الدول العربية العديد من الاجراءات ضد النظام السياسي السوري كانت حسب التسلسل التالي:

بيان لمجلس الجامعة العربية "وزراء الخارجية العرب" رقم 148 – د.غ.ع - 2011/8/27:

عقد مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته غير العادية برئاسة يوسف بن علوي بن عبد الله الوزير المسؤول عن الشؤون الخارجية بسلطنة عمان، وبحضور الأمين العام لجامعة الدول العربية ووزراء الخارجية ورؤساء الوفود، في مقر الأمانة العامة بالقاهرة بتاريخ 2011/8/27، لبحث التطورات الخطيرة في سورية، وأعرب المجلس عن قلقه وانزعاجه إزاء ما تشهده الساحة السورية من تطورات خطيرة أدت إلى سقوط آلاف الضحايا بين قتيل وجريح من أبناء الشعب السوري، وشدد البيان على ضرورة وضع حد لإراقة الدماء وتحكيم العقل قبل فوات الأوان واحترام حق الشعب السوري في الحياة الكريمة الآمنة، وتطلعاته المشروعة نحو تحقيق الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يستشعرها الشعب السوري وتحقق تطلعاته نحو العزة والكرامة.

وشدّد البيان على أن استقرار الجمهورية العربية السورية هو ركيزة أساسية في استقرار الوطن العربي والمنطقة بأكملها، وحرصاً من المجلس على معالجة الأزمة السورية داخل إطارها العربي، قرر المجلس:

[1] علاء عبد الحميد عبد الكريم، دور الامم المتحدة في تسوية الازمة السورية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي، 2018، ص9.

الطلب إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية القيام بمهمةٍ عاجلة إلى دمشق ونقل المبادرة العربية لحل الأزمة إلى القيادة السورية وإبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة التطورات[1].

وعلى صعيد آخر طرحت الجامعة العربية خطة السلام التي يجب تقديمها للأمم المتحدة، في الاجتماع الذي عقد في 22 يناير 2012م في القاهرة؛ حيث دعت الأسد إلى تسليم السلطة لنائبه؛ وتشكيل حكومة وحدة وطنية في غضون شهرين، ودعت إلى عقد انتخابات مبكرة، وأيدت الدول العربية التقرير باستثناء لبنان، إلا أن عدداً من الدول العربية اختلف حول تقديم أو عدم تقديم الخطة إلى الأمم المتحدة. فدعمت الجزائر خطة جامعة الدول العربية ولكنها اعترضت على نقلها إلى مجلس الأمن الدولي، بحجة أنه إذا أحيل الملف إلى مجلس الأمن، فإن المسألة ستكون في إطار مبادرات من الجهات الخارجية[2].

المبحث الثاني: المبادرة العربية لحل الأزمة السورية:

بتاريخ السادس من سبتمبر/أيلول 2011م، طرحت جامعة الدول العربية مبادرة عربية لاحتواء الأزمة في سورية يحملها الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي إلى سورية وتتكون من 13 بنداً وهي[3]:

1. إجراء انتخابات رئاسية تعددية مفتوحة للمرشحين كافة الذين تنطبق عليهم شروط الترشيح في العام 2014، موعد نهاية الولاية الحالية للرئيس
2. تشكيل حكومة وحدة وطنية ائتلافية برئاسة رئيس حكومة يكون مقبولا من قوى المعارضة المنخرطة في عملية الحوار، وتعمل مع الرئيس وتتحدد مهمتها في إجراء انتخابات نيابية شفافة تعددية حزبيا وفرديا يشرف عليها القضاء السوري وتكون مفتوحة لمراقبين للانتخابات وتنجز مهامها قبل نهاية العام.3.

[1] بيان رقم 148 – د.غ.ع - 2011/8/27، موقع جامعة الدول العربية الالكتروني، على الرابط: https://bit.ly/35GkreO

[2] المرجع الاسبق.

[3] جريدة الأنباء الكويتية، بنود المبادرة العربية لحل الأزمة السورية، 7/9/2011، على الرابط التالي: https://bit.ly/3ki864t

3. تكليف رئيس الكتلة النيابية الأكثر عددا بتشكيل حكومة تمارس صلاحيتها الكاملة بموجب القانون وتكون مهمة المجلس النيابي المنتخب أن يعلن عن نفسه جمعية تأسيسية لإعداد وإقرار دستور ديموقراطي جديد يطرح للاستفتاء العام.

4. اتفاق على برنامج زمني محدد لتنفيذ هذه المبادرة وتشكيل آلية متابعة بما في ذلك وجود فريق عربي لمتابعة التنفيذ في سورية.

5. إعلان مبادئ واضحة ومحددة من قبل الرئيس يحدد فيه ما تضمنته خطاباته من خطوات إصلاحية، كما يؤكد التزامه بالانتقال إلى نظام حكم تعددي وأن يستخدم صلاحياته الموسعة الحالية كي يعجل بعملية الإصلاح والإعلان عن إجراء انتخابات رئاسية تعددية مفتوحة للمرشحين كافة الذين تنطبق عليهم شروط الترشيح في عام 2014 موعد نهاية الولاية الحالية للرئيس.

6. دعوة الحكومة السورية إلى الوقف الفوري لكل أعمال العنف ضد المدنيين وسحب كل المظاهر العسكرية من المدن السورية حقنا لدماء السوريين وتفاديا لسقوط المزيد من الضحايا وتجنيب سورية الانزلاق نحو فتنة طائفية أو إعطاء مبررات للتدخل الأجنبي.

7. تعويض المتضررين وجبر كل أشكال الضرر الذي لحق بالمواطنين.

8. إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين أو المتهمين بتهم المشاركة في الاحتجاجات الأخيرة.

9. فصل الجيش عن الحياة السياسية والمدنية.

10. بدء الاتصالات السياسية الجدية ما بين الرئيس وممثلي قوى المعارضة السورية على قاعدة الندية والتكافؤ والمساواة بدءا من التجمع الوطني الديموقراطي (هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الوطني الديموقراطي في سورية) وتمثيل التنسيقات الميدانية البازغة على الأرض في الحوار بصفتها شريكا معترفا به سياسيا وممثلين عن التيار الإسلامي وشخصيات وطنية معروفة ذات رصيد، وذلك على أساس رؤية برنامجيه واضحة للتحول من النظام القديم إلى نظام ديموقراطي تعددي بديل.

11. يكون هذا الحوار الذي يجري بتيسير ودعم الرئيس ومع الرئيس مفتوحا لكل القوى والشخصيات الراغبة في الانضمام إليه بصرف النظر عن الهيئة التي تنتمي إليها أو الحزب الذي تمثله وفق

الأسس التي يتطلبها الحوار. ويكون الحوار على أساس المصلحة الوطنية العليا السورية بالانتقال الآمن إلى مرحلة جديدة وفق ثوابت الوحدة الوطنية: لا للعنف، لا للطائفية، لا للتدخل الأجنبي.

12. يعقد حزب البعث مؤتمرا قطريا استثنائيا في شكل سريع يقرر فيه الحزب قبوله الانتقال إلى نظام ديموقراطي تعددي يقوم على صندوق الاقتراع.

13. تلعب جامعة الدول العربية بدعوة من الرئيس دورا ميسرا للحوار ومحفزا له وفق آلية يتم التوافق عليها.

كانت أول مبادرة جادة للجامعة العربية بخصوص سورية، هي اجتماع وزراء الخارجية في الجامعة العربية الذي عقد في 16 أكتوبر 2011م، في مصر. وعلى الرغم من توقع تعليق عضوية سورية في الجامعة العربية، لم يتحقق أي قرار من هذا القبيل، كل ما فعلته الجامعة هو أنها دعت الأسد لوقف العنف، كما طالبت ببدء المحادثات بين الحكومة السورية وقوى المعارضة خلال 15 يوماً. ثم شكلت الجامعة العربية لجنة وزارية كلفت بمتابعة الملف السوري وإجراء حوار بين كل من الحكومة السورية والمعارضة. وترأست قطر اللجنة، التي ضمت الأمين العام لجامعة الدول العربية نبيل العربي ووفود من مصر والجزائر وسلطنة عمان والسودان[1].

عقب اجتماع 16 أكتوبر 2011م، زارت اللجنة الوزارية العربية برئاسة وزير خارجية قطر الرئيس الأسد في سورية في 26 أكتوبر 2011م، وضمت اللجنة مندوبين من مصر والجزائر والسودان، وسلطنة عمان. ونقلت قرارات الجامعة العربية اليه. وفي 2 نوفمبر 2011م، وافقت الحكومة السورية على خطة عمل الجامعة العربية التي نتجت عن اجتماع الجامعة الذي عقد في قطر في 30 تشرين الأول/أكتوبر2011م، وقد حثت الخطة سورية على وقف العنف، وإطلاق سراح السجناء السياسيين وفتح حوار مع المعارضة، والسماح للمراقبين ووسائل الإعلام الدولية بالدخول إلى البلاد، ومع كل هذا، فشل النظام السوري في اجراء محادثات في إطار الجدول الزمني الذي حددته جامعة الدول العربية[2].

وعقب هذه الزيارة، أصدرت الجامعة العربية قرار رقم 7436 بتاريخ 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2011م، بشأن الأحداث والتطورات في سورية، وقد رحب مجلس الجامعة بموافقة الحكومة السورية

[1] موجكة كوتشوك كالاش، سياسة الجامعة العربية تجاه سورية، مجلة الأبحاث الفصلية "رؤية تركية"، السنة 1 العدد 4 / رؤية تركية شتاء، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (ستا)، نوفمبر 2012.

[2] المرجع السابق.

على خطة العمل المقترحة من اللجنة الوزارية، وأكد على ضرورة تقديم تقارير متواصلة عن مدى التقدم في الحالة السورية، ومتابعة اللجنة للحوارات والنقاشات بين الاطراف. إلا وإنه بسبب تفاقم الاحداث في سورية، وتزايد اعداد القتلى من المدنيين السوريين الذين قدرت الأمم المتحدة عددهم بحوالي 3500 قتيل في الفترة ما بين شهر مارس/آذار 2011م، وحتى نوفمبر/ تشرين الثاني 2011م، وفشل النظام في إجراء محادثات في إطار الجدول الزمني الذي حددته جامعة الدول العربية، قررت الجامعة تعليق عضوية سورية في جامعة الدول العربية في اجتماعها الاستثنائي، بموجب القرار رقم 7438 د.غ.ع.م بتاريخ 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2011م، القاضي بتعليق مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها اعتباراً من 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2011م. وقد جاء في القرار ما نصه: إن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في جلسته المستأنفة للدورة غير العادية بتاريخ ١٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١ م بمقر الأمانة العامة، وبعد اطلاعه على تقييم اللجنة العربية الوزارية لما آلت إليه الأوضاع في سوريا، وبعد استماعه إلى تقرير الأمين العام، ومداخلة رئيس وفد الجمهورية العربية السورية، ومداولات السادة الوزراء ورؤساء الوفود، ونظراً لعدم التزام الحكومة السورية بالتنفيذ الكامل والفوري لمبادرة جامعة الدول العربية التي اعتمدها مجلس الجامعة على المستوى الوزاري في اجتماعه الذي عقد يوم ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١م ، قرر:

1. تعليق مشاركة وفود حكومة الجمهورية العربية السورية في اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية وكافة المنظمات والأجهزة التابعة لها، اعتباراً من يوم 16نوفمبر/ تشرين الثاني٢٠١١م وإلى حين قيامها بالتنفيذ الكامل لتعهدات التي وافقت عليها بموجب خطة العمل العربية لحل الأزمة السورية، والتي اعتمدها المجلس في اجتماعه بتاريخ ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١م.
   توفير الحماية للمدنيين السوريين، وذلك بالاتصال الفوري بالمنظمات العربية المعنية، وفي حال عدم توقف أعمال العنف والقتل يقوم الأمين العام بالاتصال بالمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، بما فيها الأمم المتحدة، وبالتشاور مع أطياف المعارضة السورية لوضع تصور بالإجراءات المناسبة لوقف هذا النزيف وعرضها على مجلس الجامعة الوزاري للبت فيها في اجتماعه المقرر يوم 16 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011م.
2. دعوة الجيش العربي السوري إلى عدم التورط في أعمال العنف والقتل ضد المدنيين.
3. توقيع عقوبات اقتصادية وسياسية ضد الحكومة السورية.
4. دعوة الدول العربية إلى سحب سفرائها من دمشق، مع اعتبار ذلك قراراً سيادياً لكل دولة.

5. دعوة كافة أطراف المعارضة السورية للاجتماع في مقر الجامعة العربية خلال ثلاثة أيام للاتفاق على رؤية موحدة للمرحلة الانتقالية المقبلة في سوريا، على أن ينظر المجلس في نتائج أعمال هذا الاجتماع ويقرر ما يراه مناسباً بشأن الاعتراف بالمعارضة السورية.

6. عقد اجتماع على المستوى الوزاري مع كافة أطراف المعارضة السورية بعد توصلهم إلى الاتفاق كما جاء في (سادساً).

7. إبقاء المجلس في حالة انعقاد دائم لمتابعة الموقف[1].

بعد ذلك، وبتاريخ 16نوفمبر/تشرين الثاني 2011م، عقد مجلس الجامعة العربية على المستوى الوزاري اجتماعاً في الرباط بشأن الأوضاع في سورية، وقد أقر الموافقة على مشروع بروتوكول بشأن المركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية المكلفة بالتحقق من بنود الخطة العربية لحل الأزمة السورية، وتوفير الحماية للمدنيين، والطلب من الأمين العام للجامعة أن يكلف رئيساً لهذه البعثة، والقيام بإجراء الاتصالات بالحكومة السورية للتوقيع على البروتوكول (قرار رقم ٧٤٣٩)[2].

وبتاريخ 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2011م، اصدرت الجامعة العربية تحذير للنظام السوري لوقف عمليات القتل، وفي اليوم التالي، أصدر مجلس جامعة الدول العربية القرار رقم 7441 بتاريخ 24 نوفمبر/ تشرين الثاني 2011 م الذي تضمن قيام الامين العام بإرسال بعثة مراقبي جامعة الدول العربية الى الجمهورية العربية السورية للقيام بمهامها وفق احكام البروتوكول فور التوقيع عليه. وبعد أربعة أيام، 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2011م، اصدرت القرار رقم 7442 بفرض عقوبات اقتصادية على سورية[3]. ويعتبر هذا القرار من أقوى القرارات التي اتخذتها الجامعة منذ تأسيسها في عام 1945م.

[1] جامعة الدول العربية، قرار ٧٤٣٦ بشأن التطورات في سورية، ٢ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١م، على الرابط: https://bit.ly/3kFzr0V

[2] تقرير رئيس بعثة مراقبي جامعة الدول العربية الى سورية للفترة من 24ديسمبر/ كانون الاول /2011 الى 18يناير/ كانون الثاني2012، شبكة فولتير، 2 شباط (فبراير) 2012، على الرابط التالي: https://bit.ly/3hvbGXq

[3] Gentian Zyberi, An Institutional Approach to the Responsibility to Protect, Cambridge University Press, New York, 2013, p307.

بتاريخ 19 ديسمبر/كانون الاول 2011م، وتحت الضغوط المتزايدة من دول المنطقة والدول الغربية، اضطر النظام السوري الرضوخ للمبادرة العربية، وقد تم التوقيع على البروتوكول الذي يسمح بدخول المراقبين العرب إلى سورية وذلك بوساطة عراقية. ومن ضمن بنود البرتوكول بدء المحادثات بين المعارضة والنظام، ووضع حد للعنف، وسحب القوات السورية من المدن والافراج عن السجناء. ولقي هذا الموقف ترحيبا من روسيا والصين كونه يعطي جامعة الدول العربية دور الوسيط بدلا من نقل المشكلة إلى مجلس الأمن، وأشارت الولايات المتحدة والدول الأوروبية إلى عدم وضوح الرؤية حول بعثة المراقبين من حيث الأماكن والمدن التي سوف يقومون بزيارتها، وكذلك نوعية المراقبين أنفسهم.

وافق مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ 20ديسمبر/ كانون الاول2011 على تسمية الفريق اول الركن محمد احمد مصطفى الدابي من جمهورية السودان رئيسا لبعثة مراقبي جامعة الدول العربية. وأثار تعيين الدابي، رئيسا لبعثة جامعة الدول العربية التي تحقق في مدى التزام سورية بتنفيذ خطة السلام الشكوك حول مصداقية البعثة، نظرا لشغل الدابي منصب قائد الجيش السوداني وضابط مخابرات واتهامه بالتورط في جرائم حرب في دارفور. من ناحية أخرى اعترض المجلس الوطني السوري على الاتفاق، وطالب المجتمع الدولي بالاعتراف به كممثل شرعي للشعب السوري، وإقامة منطقة حظر جوي، وإنشاء منطقة عازلة في سورية[1].

في ظل هذه الظروف، وبتاريخ 24 ديسمبر/كانون الأول 2011م، ذهب وفد الجامعة العربية المكون من 150 مراقباً (رقم ضئيل جدا بالنظر إلى مئات المناطق التي تواجه الاضطرابات) من 13 دولة عربية و6 منظمات عربية معنية إلى دمشق وبدأ في تنفيذ مهمته. وزار المراقبون المدن التي حددها النظام، بما في ذلك مناطق الاحتجاج، ودمشق وحمص ودرعا وحماة. كما قامت البعثة بالاتصال بكل من أنصار النظام وجماعات المعارضة بشكل محدود وفقا لما سمح به النظام[2]. الخلافات في العالم العربي حول حل القضية السورية ظهرت في التقرير الذي أعده المراقبون، والذي تم تقديمه للجامعة في اجتماعها المغلق في 22 يناير/ كانون الثاني 2012م، ولم يُعلن رسميا، وانتقد التقرير الحكومة السورية لعدم تنفيذ البروتوكول بشكل كامل، وطالب التقرير، الذي تم تسريبه لاحقاً لعدة مواقع وصحف، بزيادة عدد المراقبين وتمديد مهمتهم. كما كشف عن أن بعض الجماعات

[1] تقرير رئيس بعثة مراقبي جامعة الدول العربية الى سورية، شبكة فولتير، 2 شباط/فبراير 2012، على الرابط: https://bit.ly/3hvbGXq

[2] عبد العظيم محمود حنفي، الثورة والشرعية: عوامل سقوط النظام السياسي في سورية، دار الكتب، 2011.

المسلحة هاجمت المباني العامة، وهو الأمر الذي فسره الكثيرون، على أن التقرير حمّل كافة الأطراف المسؤولية عن العنف في البلاد. وخلص التقرير إلى وجود مقاومة مسلحة مناهضة للنظام في سورية، وقد أزعج ذلك دول الخليج مثل المملكة العربية السعودية وقطر، والتي دعت إلى تدخل دولي. لذلك عارضت المملكة العربية السعودية تمديد بعثة المراقبين، وسحبت مراقبيها. وأدت هذه الخطوة إلى تعزيز الشكوك الموجودة بالفعل حول مصداقية البعثة، وبعد المملكة العربية السعودية، سحبت دول الخليج مراقبيها أيضا. ونتيجة لذلك انخفض حجم البعثة في سورية إلى 110 مراقب فقط. وبتاريخ 15 يناير/كانون الثاني 2012م، قرَّرت الجامعة العربية تعليق أعمال بعثة المُراقبين وعدم إرسال المزيد منهم بعد ثلاثة أسابيع من بدء مهامها. وبعدَ مكوث البعثة لمدة شهر في سورية، وزيارتها عدداً من المدن، سلَّم رئيسها محمد مصطفى الدابي بتاريخ 21 يناير/كانون الثاني 2012م تقريره عن مهامها وعملها على مدى تلك الفترة إلى أمين الجامعة العربية نبيل العربي، وقد قام العربي بدوره بتسليم التقرير إلى اللجنة الوزارية العربية المعنيَّة بالملف السوري، لتبحث فيه وتُقرر الخطوة التالية.

بعض الملاحظات على بعثة المراقبين:

وافق النظام السوري على قبول بروتوكول جامعة الدول العربية حول سحب قوات الأمن والجيش من المدن الرئيسية ونشر المراقبين العرب في سورية. تكوين قوة مراقبين يبلغ عددها 150 شخص فقط هو رقم ضئيل جدا ولا يفي بالغرض المطلوب وذلك بالنظر إلى مئات المناطق التي تواجه الاضطرابات، بالرغم من أنه تم الاتفاق على عدد 500 مراقب في المفاوضات التي أجريت مع النظام، إلا أنه لم يصل سوى هذا العدد القليل. ومقارنةً بالمعايير او النماذج الدولية لهكذا بعثات دولية فإن هذا الرقم أقل ما يمكن وصفه بأنه "تافه"، فعلى سبيل المقارنة، بلغ عدد أفراد بعثة مراقبة "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا" في كوسوفو عام 1998م، وهي منطقة تبلغ مساحتها عُشر مساحة سورية، بلغ 2000[1] مراقب دولي، وبإمكانات لوجستية ضخمة مقارنة بالإمكانيات اللوجستية التي تم منحها لبعثة المراقبين العرب.

المعاملة التي لاقتها البعثة من النظام السوري لم تكن تليق ببعثة عربية جاءت لمراقبة الانتهاكات والجرائم التي ترتكب في سورية، فقد تعامل النظام مع البعثة كأنها وفد زائر من الصحفيين أو السفراء، واقتادهم إلى مناطق تخفي الحالة الحقيقية على أرض الواقع، والتي هي من صلب عمل الوفد أن يتعرف على حقيقة الأوضاع في سورية، ويشمل ذلك مراقبة انسحاب قوات المن من المدن

[1] Andrew J. Tabler, Bolstering the Arab League Mission to Syria, the Washington Institute, December 23, 2011. At: https://bit.ly/32MMAPC

وإطلاق سراح السجناء السياسيين ووصول مراقبين وصحفيين دون انقطاع إلى جميع انحاء البلاد. بالإضافة إلى المضايقات التي تعرض لها بعض اعضاء الوفد وأدت إلى تقديم استقالتهم كما حدث مع الجزائري أنور مالك عضو البعثة، والذي شارك أواخر عام 2011 في بعثة مراقبي الجامعة العربية في سورية، لكنه أعلن انسحابه منها لاحقاً وقدَّمَ شهادة عن القمع الذي قال "أن نظام الرئيس بشار الأسد يُمارسه ضد المحتجين"، وقد أحدث ضجة عالمية منقطعة النظير حيث صار خبر استقالته واحتجاجه على "قتل المدنيين" تتسابق عليه الفضائيات العالمية والصحف الدولية وكبرى الوكالات الدولية، وكانت استقالة مالك هي أخطر ضربة واجهها النظام السوري في ملف البعثة، ومن خلالها انتهت بعثة المراقبين العرب وتم تحويل الملف إلى مجلس الأمن[1].

المعوقات التي واجهتها البعثة[2]:

1. واجهت بعثة المراقبين العرب عدة معوقات أدت بالنهاية إلى فشلها، ومن هذه المعوقات حيث ما ورد في تقرير رئيس بعثة مراقبي جامعة الدول العربية الى سورية للفترة من 2011/12/24 الى 18يناير/ كانون الثاني2012م، أنه لم تتم في بعض الحالات مراعاة ترشيح خبراء في مجال المراقبة على تحمل المسؤولية ولديهم خبرات سابقة في هذا المجال، بل تم جلب مراقبين غير خبراء في هذا المجال، وكان عدد من المراقبين المشاركين في البعثة متقدمون في السن، وبعضهم يعاني من عوارض صحية تحول دون قيامهم بمهامهم، مما أدى ذلك خلال العمل الميداني، إلى عدم قدرة بعض المراقبين على مواجهة ومواكبة المواقف الصعبة التي تعد من صلب مهامهم، علما بان نوعية هذه المهام تتطلب صفات وتخصصات محددة لدى المراقب. ولم يقدر بعض المراقبين حجم المسؤولية الملقاة على عاتقهم، واهمية اعلاء المصلحة العربية على المصالح الشخصية.

2. عدم التزام بعض المراقبين واخلالهم بواجباتهم وبالقسم الذي ادوه وقيامهم بالاتصال بمسؤولين في دولهم ونقل ما يدور بصورة مبالغ فيها، مما ادى الى فهم هؤلاء المسؤولين الوضع بصورة قاتمة، وتقويم غير سليم.

[1] انور مالك، ثورة أمة: أسرار بعثة الجامعة العربية إلى سورية، العبيكان للنشر، السعودية،2013.

[2] تقرير رئيس بعثة مراقبي جامعة الدول العربية الى سورية"، شبكة فولتير , 2 شباط (فبراير) 2012, على الرابط التالي: https://bit.ly/3hvbGXq

3. الاحداث الساخنة في بعض الاماكن، وتخوف بعض المراقبين من القيام بمهامهم في مثل هذه الاجواء، وعدم توفر سيارات مصفحة لكل المواقع وسترات واقية من الرصاص، حيث كان بعض المراقبين يعتقد بأن حضوره الى سورية بمثابة رحلة ترفيهية، ولكنهم فوجئوا بالواقع والتوزيع على القطاعات، والبقاء بالمحطات خارج العاصمة، والصعوبات التي واجهتهم والتي كانت غير متوقعة بالنسبة لهم، كل هذا أثر سلبا على اداء البعض لواجباتهم.

4. اعتذار عدد 22 مراقبا عن عدم استكمال مهمتهم لأسباب خاصة والبعض الاخر لحجج واهية لم تكن مقبولة لدى رئيس البعثة، منهم من كان له اجندة خاصة.

5. بالرغم من ترحيب الجانب الحكومي بالبعثة ورئيسها، والتأكيد بصفة مستمرة على عدم فرض قيود امنية تعوق تحركات البعثة، الا ان الجانب الحكومي حاول التعامل مع البعثة باستراتيجية محكمة لمحاولة الحد من وصولها الى عمق المناطق، واشغالها بقضايا تهم الجانب الحكومي، الا ان البعثة قاومت هذا الاسلوب، وتعاملت معه بما يحقق تنفيذ مهامها بالصورة المطلوبة وتغلبت على المعوقات التي اعترضت عملها.

6. تعرضت البعثة لحملة اعلامية شرسة منذ بداية عملها وحتى ما بعد انسحابها، وقامت بعض وسائل الاعلام بنشر تصريحات لا اساس لها ونسبتها الى رئيس البعثة، كما قامت بتضخيم الاحداث بصورة مبالغ فيها، ادت الى تشويه الحقيقة.

7. المدة الزمنية لعمل البعثة، والمحددة وفقا للبروتوكول بشهر واحد لا تكفي للتحضيرات الادارية، ناهيك عن عمل البعثة التي اكلمت 23 يوم عمل فعلي حتى تاريخه. فهي بالتأكيد فترة غير كافية نظرا لتعدد البنود الواجب التحقق منها، ولضرورة التواجد على الارض لفترة زمنية اطول للتعايش مع المواطنين ولرصد كل ما يدور من احداث، مع العلم ان هناك تجارب سابقة مماثلة، استغرقت شهورا وفي بعض الاحيان سنوات عديدة.

على الرغم من عدم وصولهما إلى نتيجة، إلا أن قرار الجامعة إطلاق "المبادرة العربية لحل الأزمة السورية"، في سبتمبر/أيلول 2011، واعتماد "بعثة المراقبين العرب إلى سورية"، أواسط ديسمبر/كانون الأول 2011، كان اختراقاً في أسلوب عمل الجامعة، وتوطئةً لاعتمادها أدواراً جديدة تختلف عن الأدوار السابقة التي اتصفت بالإنشائية، من دون الفعل. لكن فشل المبادرة، وتعطل عمل البعثة، كان دافعاً للجامعة في عدم الخوض من جديد في الأزمة السورية.

المبادرة الثانية:

بتاريخ 22 يناير/كانون الثاني 2012م، وفي اجتماع جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية في القاهرة، انسحبت المملكة العربية السعودية من مهمة المراقبة التابعة للجامعة العربية، وانتقدت دمشق لفشلها في التحرك لوقف العنف ضد المتظاهرين ولأن الحكومة السورية لم تتبع خطة سلام عربية وافقت على ذلك، قبل إرسال المراقبين. وأعلن وزراء خارجية الجامعة في هذا الاجتماع عن خطة الجامعة العربية الجديدة التي تتضمن تشكيل حكومة وحدة وطنية برعاية نائب الرئيس السوري. ووفقًا لهذه الخطة، ستبدأ المعارضة السورية حوارًا مع الحكومة تحت رعاية جامعة الدول العربية، وأن نائب الرئيس السوري سيكلف بتشكيل حكومة جديدة في غضون شهرين. كما تدعو الخطة إلى إجراء انتخابات برلمانية ورئاسية في الأشهر المقبلة[1]. وقد كلَّفت الجامعة أمينها نبيل العربي بتعيين مبعوث عربيٍ يُتابع سير هذه العملية مع الحكومة. كما توجَّهت الجامعة إلى مجلس الأمن الدولي لطلب دعم المُبادرة الجديدة، وأكدت على رفضها التدخل العسكري في الأزمة، لكن ردَّ الحكومة السورية على هذه المبادرة جاءَ بالرفض التامّ، واعتبرتها تدخلاً سافراً في شؤونها الداخلية وانتهاكاً لسيادتها الوطنية، واعتبرتها خرقاً فاضحاً لأهداف إنشاء الجامعة العربية بالإضافة إلى تناقضها مع مصالح الشعب السوري، كما أنها رأت أن المبادرة تتجاهل عن عمد الجهود التي بذلتها سوريا في تنفيذ إصلاحات شاملة. كما ورحبت المعارضة السورية بهذه المبادرة[2].

وفي ١٢ فبراير/شباط ٢٠١٢م، قررت الجامعة – بعد جلسة مجلس الجامعة على المستوى الوزاري – وقف جميع أشكال التعاون الدبلوماسي مع ممثلي النظام السوري والهيئات والمؤتمرات الدولية، وأنهاء مهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية، ودعوة مجلس الأمن إلى إصدار قرار بتشكيل قوات حفظ سلام عربية أممية مشتركة -كما حدث في ليبيا- للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار، والترحيب بدعوة الجمهورية التونسية لاستضافة مؤتمر أصدقاء سورية، وضرورة فتح قنوات اتصال مع المعارضة السورية وتوفير كافة أشكال الدعم السياسي والمادي لها[3].

[1] Gentian Zyberi, An Institutional Approach to the Responsibility to Protect, Cambridge University Press, New York, 2013, p308

[2] سورية ترفض مبادرة عربية لإنهاء أزمتها. الجزيرة نت، 23-يناير/ كانون الثاني-2012. تاريخ الولوج 01-مارس/ آذار-2020. على الرباط: https://bit.ly/3mPKrL4

[3] انور مالك، ثورة أمة: أسرار بعثة الجامعة العربية إلى سورية، دار العبيكان للنشر، السعودية، 2013.

من ثم اصدرت جامعة الدول العربية القرار رقم (٧٤٦٠) بتاريخ ١٠ مارس/آذار ٢٠١٢م، طالب الحكومة السورية بالوقف الفوري لأعمال العنف والقتل، وضرورة حماية المدنيين، والسماح بالدخول الفوري لمنظمات الإغاثة العربية والدولية، وإتاحة المجال لوسائل الإعلام الدولية والعربية بتغطية الأحداث في كافة المدن السورية. تبع هذا القرار، قرار رقم (٥٥٤) في ٢٩ مارس/آذار ٢٠١٢ م، الذي تمخض عن (قمة بغداد). وقد تضمن القرار تبني مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة لكافة القرارات والبيانات الصادرة عن مجلس جامعة الدول العربية واللجنة الوزارية العربية الخاصة بالشأن السوري وخاصة القرار رقم (٧٤٦٠) بالإضافة لمطالبة مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته بالوقف السريع والشامل لكافة أعمال العنف في سورية، وحث جميع أعضاء مجلس الأمن على التعاون البناء في هذا الشأن[1].

بعد قمة بغداد، اجتمع مجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ٢٦ ابريل/ نيسان ٢٠١٢ م، ليناقش تطورات الأزمة السورية، وقدتم التأكيد خلال هذا الاجتماع على مطالبة الحكومة السورية بالوقف الفوري لكافة أعمال العنف والقتل، وحماية المدنيين السوريين، وضمان حرية التظاهر السلمي، والالتزام بقرارات جامعة الدول العربية كاملة والتي تتعلق بالشأن السوري، وقرارات مجلس الأمن. ايضاً، وفي ٢ يونيو/ حُزيران ٢٠١٢ م، اصدرت الجامعة قرار رقم (٧٥٠٧)، والذي تضمن إدانته لأعمال العنف والاستمرار بأعمال القتل واستعمال المفرط للسلاح من قبل القوات النظامية وغير النظامية، وانتهاكات حقوق الإنسان، وخرق الحكومة السورية لتعهداتها بتنفيذ خطة المبعوث المشترك، وقراري مجلس الأمن 2042 و2043. ونظراً لعدم التزام الحكومة السورية بقرارات الجامعة، وتأكيداً على ما جاء في قرار رقم (٧٥٠٧)، اصدرت الجامعة قرار رقم (٧٥٢٣) بتاريخ ٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢ م، والذي عبر عن إدانته الشديدة لاستمرار العنف من جانب النظام السوري وميليشيات "الشبيحة" التابعة لها، ضد المدنيين السوريين، وفي ارتكاب جرائم القتل العمد والجرائم الشنيعة ضدهم ولاستخدام الأسلحة الثقيلة، بما فيها الدبابات والمدفعية، والطائرات الحربية في قصف الأحياء والقرى المأهولة بالسكان ولعمليات الإعدام التعسفي والاختفاء القسري في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وأهابت فيه بحكومة الجمهورية العربية

[1] نهرين جواد شرقي، دور جامعة الدول العربية في الأزمة السورية، مجلة العلوم السياسية، فرع الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2019/9/3. العراق، ص219.

السورية أن تضع حدا على الفور وبشكل كامل لجميع أشكال القتل والعنف ضد الشعب السوري، ، وقرر العمل على تقديم كل أشكال الدعم المطلوب للشعب السوري للدفاع عن نفسه.[1]

كما وأصدرت جامعة الدول العربية القرار ٧٥٩٥ المؤرخ ٦ مارس/آذار ٢٠١٣ م، الذي استعرضت فيه الجامعة الحالة البالغة الخطورة في الجمهورية العربية السورية من جراء تصاعد العنف وأعمال القتل في معظم الأراضي السورية واستمرار السلطات السورية في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان مستخدمة الأسلحة الثقيلة والطائرات الحربية وقذائف سكود في قصف الأحياء السكنية والمناطق المأهولة بالسكان، مما أدى إلى سقوط عدد أكبر من الضحايا وتسبب في نزوح السكان داخل الجمهورية العربية السورية وتدفق آلاف السوريين إلى البلدان المجاورة فرارا من العنف الذي يستهدف الأطفال والنساء الذين تعرضوا لمذابح مروعة، الأمر الذي يهدد بانهيار الدولة السورية ويعرض السلام والأمن والاستقرار في المنطقة للخطر.[2]

وفي اجتماع مجلس جامعة الدول العربيّة العادي في دورته الرابعة والعشرين الذي عقد في الدوحة ما بين ٢١ إلى ٢٧ مارس/آذار ٢٠١٣ م، أصدر بيان "إعلان الدوحة" حيث اعترفت الجامعة بالائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية ممثلاً شرعياً للشعب السوري، وبذلك، أعطي مقعد سورية في هذه القمة لهذا الائتلاف، كذلك تم التأكيد على أهمية الجهود الرامية للتوصل إلى حل سياسي كأولوية للأزمة السورية مع التأكيد على الحق لكل دولة وفق رغبتها تقديم كافة وسائل الدفاع عن النفس بما في ذلك العسكرية لدعم صمود الشعب السوري والجيش الحر. وجاء نص القرار كالتالي: "نندّد بأشدّ عبارات التنديد بالتصعيد العسكري الخطير الذي تمارسه قوات النظام السوري ضد الشعب السوري، واستمرار عمليات العنف والقتل الجماعي التي يمارسها ضد السكان المدنيين في معظم الأراضي السورية، ونشجب بشدّة استخدام النظام السوري للأسلحة الثقيلة والطيران الحربي وصواريخ سكود التي تقصف الأحياء والمناطق الآهلة بالسكان وانتهاج سياسة الأرض المحروقة التي نتج عنها ارتفاع عدد الضحايا بشكل خطير، وزادت من تهجير الشعب السوري من أحيائهم وبلداتهم وقراهم وجعلهم نازحين ولاجئين." "نرحّب بشغل الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية مقعد الجمهورية العربية السورية في جامعة الدول العربية ومنظماتها ومجالسها

[1] المرجع السابق.

[2] United Nations, General Assembly, Sixty-seventh session, Agenda item 33, Resolution adopted by the General Assembly on 15 May 2013. At: https://bit.ly/3c4crW7

وأجهزتها إلى حين إجراء انتخابات تفضي إلى تشكيل حكومة تتولى مسؤوليات السلطة في سورية وذلك باعتباره الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري والمحاور الأساسي مع جامعة الدول العربية وذلك تقديراً لتضحيات الشعب السوري وللظروف الاستثنائية التي يمرّ بها"[1].

اما في اجتماع القمة العربية الخامسة والعشرون، الكويت ٢٥-٢٦ مارس/آذار ٢٠١٤م، فقد تم التأكيد على ايجاد حل سياسي للأزمة السورية وفقا لبيان جنيف (١) يتيح للشعب السوري الانتقال السلمي لإعادة بناء الدولة وتحقيق المصالحة الوطنية بما يكفل المحافظة على استقلال سورية وسيادتها ووحدة اراضيها وسلامة أبنائها. وطالبت القمة النظام السوري بالوقف الفوري لجميع الأعمال العسكرية ضد المواطنين السوريين، ووضع حد نهائي لسفك الدماء وإزهاق الأرواح، ودانت بأقصى عبارات التنديد المجازر والقتل الجماعي الذي ترتكبه قوات النظام السوري ضد الشعب الأعزل، بما في ذلك استخدامها للأسلحة المحرمة دولياً، ودعت الدول العربية ودول العالم، العمل على نحو حثيث لوقف حمام الدم وانتهاك الحرمات وتشريد المواطنين السوريين من ديارهم[2].

اما في الدورة العادية التاسعة والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في الظهران بالسعودية التي عقدت في ١٥ ابريل/ نيسان ٢٠١٨ م، فقد أكد البيان الختامي لقمة الظهران على أهمية تعزيز العمل العربي المشترك لمواجهة الأخطار التي تواجه الدول العربية وتهدد أمنها واستقرارها، وعلى ضرورة ايجاد حل سياسي ينهي الأزمة السورية، بما يحقق طموحات الشعب السوري، ويحفظ وحدة سوريا. كما وأدان البيان استعمال النظام السوري للأسلحة الكيماوية المحرمة دولياً ضد الشعب السوري، طالب المجتمع الدولي بوقفها. وجاء نص البيان بخصوص سورية كالتالي: " نشدد على ضرورة إيجاد حل سياسي ينهي الأزمة السورية، بما يحقق طموحات الشعب السوري الذي يئن تحت وطأة العدوان، وبما يحفظ وحدة سوريا، ويحمي سيادتها واستقلالها، وينهي وجود جميع القوات الخارجية والجماعات الإرهابية الطائفية فيها، استنادا إلى مخرجات جنيف (1) وبيانات مجموعة الدعم الدولية لسوريا، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبخاصة القرار رقم 2254 لعام 2015م، فلا سبيل لوقف نزيف الدم إلا بالتوصل إلى تسوية سلمية، تحقق انتقالا حقيقياً إلى واقع سياسي تصوغه وتتوافق عليه كافة مكونات الشعب السوري عبر مسار جنيف الذي يشكل الإطار

[1] إعلان الدوحة الصادر عن القمّة العربيّة الرابعة والعشرون، الدوحة في 26 مارس 2013. على الرابط: https://bit.ly/2G0WaoQ

[2] اعلان الكويت، ق/25(3/14)24- ع(0154)، مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية 25، الموافق 25-26 مارس/آذار 2014م. على الرابط: https://bit.ly/3kBCqr7

الوحيد لبحث الحل السلمي, ونحن ملتزمون مع المجتمع الدولي لتخفيف المعاناة الإنسانية في سورية لتفادي أزمات إنسانية جديدة". " تابعنا ما قامت به القوة الغربية في سورية وإننا اذ نؤكد على ضرورة تكاتف كل الجهود للتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية نشدد على ادانتنا المطلقة لاستخدام السلاح الكيماوي ضد الشعب السوري الشقيق، ونطالب بتحقيق دولي مستقل يتضمن تطبيق القانون الدولي على كل من يثبت استخدامه السلاح الكيماوي"[1].

الخاتمة:

تخضع جامعة الدول العربية وسياستها وقراراتها لمؤثرات ولعوامل (داخلية وخارجية) في صناعة القرارات العربية، وتوجه جامعة الدول العربية لمواقف تتناسب مع طبيعة وأهداف المجتمع الدولي والإقليمي والمحلي، هذه العوامل وخاصة الداخلية منها جاءت نتيجة الانقسام العربي الذي أثر بالسلب على الجامعة ومواقفها تجاه أي تغيرات سياسية في المنطقة العربية، وأدى لإضعافها وتراجعها كإطار قانوني ومؤسساتي، إلى جانب قصور ميثاق جامعة الدول العربية عن التعاطي مع المستجدات والمتغيرات في المنطقة العربية بشكل يحقق الدور المنوط والمتوقع من جامعة الدول العربية وهذا ما رأيناه واضحاً في الحالة السورية، فقد فشلت جميع المحاولات للتوصل لرؤية موحدة.

إن مواقف جامعة الدول العربية السلبية تجاه النظام السياسي السوري اعطى الفرصة لتفرد إيران وتركيا بالتحكم في الوضع السوري، وتقرير مصير هذا البلد العربي المهم بالتنسيق مع القوتين العظميين أمريكا وروسيا بمعزل عن العرب، وأصبحتا اللاعب الأساسي في سورية.

النتائج:

1. كان من الممكن إيجاد حلول مرضية في مهد الأزمة الأولى، لو توفرت الإرادة السياسية لدى رجال النظام السوري أنفسهم وعلى الأرض السورية، ولكن تعاملوا في معالجة الأزمة بالحل الأمني والعسكري، ما أدى إلى خروجها عن السيطرة وتحولها إلى أزمة دولية، كان من الممكن إيجاد حلول مرضية في مهد الأزمة الأولى، لو توفرت الإرادة

[1] البيان الختامي للقمة العربية بدورتها الـ 29 في الظهران بالسعودية، تم نشره في الاثنين 16 نيسان / أبريل 2018. على الرابط: https://bit.ly/2FTMufZ

مـحـ ة، أنـــا إلـى خـ وج الأزمـة مـ الـ امعـة العـــة إلـى مـ ـــة الأمـ الـ ـــ ة;مـا أد إلى ت و لها، وزادة ت ا ها وتعق ها.

2. ت لـ الأزمـة الـــ رة ـــ ت ـــارب مـ ـــالح للقـ الـ ولـــة والإقلـ ـــة إلـى أزمـة إقلـ ـــةثـ دولـــة، تغلـ فـهـا الـ ـــا ات الـ ســ اتـ ة،بـ وأكـ مـ ذلـ ، أنـهـا لتـ تـــ مـ خلا لإعـادة رسـ ت للفـات الـ ـقـة وت ازناتهـا، لـ ـــ ل إلـى حللـة اصـ فاف إقلـــي ودولـي غـ مـــ ق مـ انهـار الاتـــاد الـــ ف ي الـــاب ،مـا عـ الـ صـ إلى حـ وتـ ة للأزمة أمـ ا شـ ه مـ لا.
3. ســاعـ ت الأزمـة الـــ رةفـي ت تـــات جـيـ ةفـي الـ ـقـة لـ ـــاور وت للفـاتـلـ تـ معـ وفـةمـ قـ ، فـ لـة لـنـ هـــاك مـــاور وت للفـات تقلـ ـــةبـ الـ عـ الغـــي (أمـ ـــا وأوروـــا)، والـــ قي (روســـ ا وحلفاءهـا)، ولـــ مـع تعقـ ات الأزمـة الـــ رة أصـ هـــاك عـ ة مـــاور،ـــال ر الـــعـ د الإمـاراتي الـ ـــ ضـ الـ ـــ ر القـ الـ ي، والـ ر الاسـ ائـ لي–العـ ي ضـ الـ ر الإيـ اني.
4. كـــف الأزمـة الـــ رة عـ مـ ضـع مـ ســة الـ امعـة العـــةفـي حـ الأزمـات والـ لعـات العـــة، وذلـ لعـ ة أسـ اب مـ بـ هـا وجـ د حللـة شـ يـ ة مـ الانقـــام بـ للـ ول العـــة،ـــ لـ لعـ م مقـ رة الـ امعـة نفـــها علـى تـ فـ قـ اراتهـــالقـ ة وذلـ لعـ م وجـ د ألـة لـ فـ للقـ ارات اجـ اوـــافـي نـــام الـ امعـة العـــة، مـــا لأثـ سلـ ا على العـ العـــي الـ ـــ ك واد لـ هـــ دور الـ امعـة العـــةفـي حـ القـ ـــا ا والأزمـات العـ ة.

التوصيات:

1. ضرورة تدخل جامعة الدول العربية لدى كلا من النظام السوري والمعارضة السورية من أجل محاولة التوفيق بينهم للخروج من هذه الأزمة.

2. ضرورة الانطلاق باستراتيجية متكاملة للحفاظ على الوحدة العربية لتحقيق التكامل العربي والمحافظة على سلامة الشعوب العربية.

3. ضرورة اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لصيانة الأمن القومي العربي ليقوم بدوره الفاعل في قضايا الأمة وفي حماية نفسه من المخاطر الجسيمة التي تحيط بالعالم العربي في ظل تنامي "الإرهاب" و"التنظيمات المتطرفة.

4. تـــ حلـ عـــي مـحـ ولـــهـقـ ة عـــ ة مـــ قلة مـ نـة مـ جـــع للـ ول العـــ ة قادرة على الـ خـ لف ض الأمـ والـ لام في مـ ا الـ اع والأزمات العـ ة.

قائمة المصادر والمراجع:

1. اعلان الكويت، ق/25(3/14)24- ع(0154)، مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة، الدورة العادية 25، الموافق 25-26 مارس/آذار 2014م. على الرابط: https://bit.ly/3kBCqr7
2. إعلان الدوحة الصادر عن القمّة العربيّة الرابعة والعشرون، الدوحة في 26 مارس 2013. على الرابط: https://bit.ly/2G0WaoQ
3. انور مالك، ثورة أمة: أسرار بعثة الجامعة العربية إلى سورية، العبيكان للنشر، السعودية، 2013.
4. بيان رقم 148 – د.غ.ع - 2011/8/27، موقع جامعة الدول العربية الالكتروني، على الرابط: https://bit.ly/35GkreO
5. البيان الختامي للقمة العربية بدورتها الـ 29 في الظهران بالسعودية، تم نشره في الاثنين 16 نيسان / أبريل 2018. على الرابط: https://bit.ly/2FTMufZ
6. تقرير رئيس بعثة مراقبي جامعة الدول العربية الى سورية"، شبكة فولتير , 2 شباط (فبراير) 2012, على الرابط التالي: https://bit.ly/3hvbGXq
7. جامعة الدول العربية، قرار ٧٤٣٦ بشأن التطورات في سورية، ٢ /١١ /٢٠١١م، على الرابط: https://bit.ly/3kFzr0V
8. جريدة الأنباء الكويتية، بنود المبادرة العربية لحل الأزمة السورية، 7/9/2011، على الرابط التالي: https://bit.ly/3ki864t
9. سورية ترفض مبادرة عربية لإنهاء أزمتها. الجزيرة نت. تاريخ النشر: 23-01-2012. تاريخ الولوج 01-03-2020. على الرباط: https://bit.ly/3mPKrL4

10.سورية: تصاعد الضغوط الإقليمية على نظام الرئيس بشار الأسد. بي بي سي العربية. تاريخ النشر: 09-08-2011. تاريخ الولوج 06-04-2020. متوفر على الرابط التالي: https://bbc.in/2ZWR5oL

11.عبد العظيم محمود حنفي، الثورة والشرعية: عوامل سقوط النظام السياسي في سورية، دار الكتب، 2011.

12.علاء عبد الحميد عبد الكريم، دور الامم المتحدة في تسوية الازمة السورية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، أبوظبي، 2018، ص9.

13.موجكة كوتشوك كالاش، سياسة الجامعة العربية تجاه سورية، مجلة الأبحاث الفصلية "رؤية تركية"، السنة 1 العدد 4 / رؤية تركية شتاء، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (ستا)، نوفمبر 2012.

14.نهرين جواد شرقي، دور جامعة الدول العربية في الأزمة السورية، مجلة العلوم السياسية، فرع الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2019/9/3. العراق، ص219.

15.Andrew J. Tabler, Bolstering the Arab League Mission to Syria, The Washington Institute, December 23, 2011. At: https://bit.ly/32MMAPC

16.Gentian Zyberi, An Institutional Approach to the Responsibility to Protect, Cambridge University Press, New York, 2013, p308

17.United Nations, General Assembly, Sixty-seventh session, Agenda item 33, Resolution adopted by the General Assembly on 15 May 2013. At: https://bit.ly/3c4crW7